لكن، نظراً لشهرة لا أساس لها، إنما عميقة وواسعة، ما زال الصابون النابلسي يتابع الاستفادة من أفضليته على سواه. وتقدر الصادرات إلى الاردن ومنه إلى بلدان عربية أخرى بنحو ٩٠٪ من إجمالي المبيعات.

وإذا استثنينا منشأتين صغيرتين،فإن جميع المنشآت المنتجة للصابون موجودة قبل الاحتلال الاسرائيلي بزمان طويل. وان ستاً منها فقط (بين ٢٧ منشأة) تشغّل عشرة عمال أو أكثر، أما الباقي فيستخدم أقل من ١٠ عمال في كل منها.

مرائب السيارات: هذا القطاع شهد نمواً واتساعاً كبيرين بعد الاحتلال. ومن المقدر أن هناك ٣٦١ حانوتاً لاصلاح السيارات في الضفة الغربية، و٧٦ في القطاع. وفي تقدير المصادر المطلعة أن نحو ٦٠ ــ ٧٠٪ منها ظهر إلى الوجود بعد الاحتلال.

ثلاثة عوامل تدفع بازدهار هذا القطاع:

(أ) التزايد الكبير في عدد المركبات في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي ارتفع من ٧٦٧٣ في ١٩٧٠ إلى ١٤٢٧١ في ١٩٧٧، أي بزهاء ٨٦٪ زيادة في غضون سبعة أعوام * .

(ب) نظراً للارتفاع الفاحش في أسعار السيارات الجديدة، فإن غالبية السيارات المستخدمة هي من طرازات قديمة تعود إلى الستينات. وكما هو متوقع، فإن سيارات هذا عمرها، تتطلب صيانة دائمة ومستمرة.

(ج) تقديم خدمات الاصلاح للسيارات الاسرائيلية. والحقيقة أن نحو ٦٠٪ من عمل المرائب الموجودة في المدن القريبة من اسرائيل، كطولكرم وجنين، ينصرف إلى هذه الناحية.

ولعل حوانيت إصلاح السيارات تشكل المثال النموذجي على نمط الصناعات العائلية أو الأسرية الذي تعرضنا لوصفه من قبل. وأصحاب هذه الورش يقدمون معظم اليد العاملة، مع اثنين أو ثلاثة من المساعدين المأجورين. ومن الخصائص المذهلة في الطاقة العاملة في هذه الفئة من الصناعات، تدني بل انحطاط المستويين الثقافي والمهني. فمعظم الذين يلتحقون بالعمل في مرائب السيارات بغية نيل الخبرة والتدريب، هم من «سقط القوم» علمياً، أي من الذين لفظتهم المدارس، ومن الذين لا يمتلكون أية أهلية أو قابلية للتمرس في أشغال تقنية عالية وما تتطلبه من مهارة كإصلاح الآلات. وينعكس هذا بالطبع على نوع الخدمة التي يقدمونها للزبائن. على أن تدني كلفة خدماتهم بالمقارنة مع ما تتقاضاه المرائب الاسرائيلية، يعطيهم حظاً كبيراً للكسب، في الوقت الراهن على الأقل.

صناعات الأغذية والأطعمة: هذه الصناعات عديدة ومتنوعة، لكنها في الواقع

---

* **الشهرية الاحصائية للمناطق المدارة**، ١٩٧٢، المجلد ١١ (٩)، ص ٦٥؛ وكذلك **الفصلية الاحصائية للمناطق المدارة**، ١٩٧٧، المجلد السابع (٣ ــ ٤)، ص ٥٢.